



أن تكون لها الصلاحية في التقدم بدعاوى عدم دستورية هذه

أن يتساوى عدد خبراء الفقه الإسلامي مع خبراء الفقه القانوني

تأكيد دورها في ضمان مبادئ الديمقراطية وتكافؤ الفرص وعدم التمييز وببذ العنف ضد الإنسانية.

أن لا يقل تمثيل المرأة في المحكمة عن ٢٥٪.

أن تتولى المفوضية إصدار تقرير سنوي في حالة حقوق الإنسان في العراق ومراعاة الإعلانات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، أن تمنح جميع الصلاحيات اللازمة للإطلاع على سير العمل في الهيئات التنفيذية فيما يتعلق بخصوص الإنسان. أي الإطلاع على سير التحقيقات القضائية بما يكمل حسن أدائها لعملها. يحدد نطاق رقابة الهيئة التشريعية على الهيئات المستقلة.

ثانياً إجراءات وآلية عمل المحكمة - عند تقرير مدى انسجام القوانين مع المادة ٢١ من الدستور تعتمد المحكمة قاعدة مبادئ الإسلام المجمع عليها.

وتتساءل السيدة أزهار الشихلي القانونية ووزيرة شؤون المرأة إذا طالبت المرأة بأمر لماذا يتصور الآخرون أنها تنحصر بحقوقها. فالتعديلات المقترحة هي لصالح العراقيين كلهم لأنها تثبت حق الإنسان امرأة كانت أم رجلاً. وأقام تحالف عهد العراق مؤتمراً صحفياً شاركت فيه مجموعة كبيرة من المنظمات والجمعيات المساندة لعهد العراق وقد توجه عهد العراق ببناء يدعو السياسيين للتعهد للشعب العراقي بتبني القوانين والتوجيهات المقترحة من أجل ضمان الحريات المدنية والسياسية. وحقوق الإنسان. وحقوق المرأة. وحقوق الأقليات. واستقلالية المحكمة الاتحادية العليا. وبناء مؤسسات الدولة على قاعدة الكفاءة المهنية والنزاهة. كما يدعو عهد العراق الجمهور لمساندة القوى التي تتعهد بالالتزام بالتعديل الدستوري.

- عند تقرير انطباق القوانين مع المادة ٢١ ب من الدستور تعتمد المحكمة نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية.

- تعتمد المحكمة قراراتها بحضور جميع الأعضاء وأغلبية الأصوات. ثالثاً، قواعد ترشيح أعضاء المحكمة يتولى مجلس الرئاسة البت بالإجماع في أسماء المرشحين مشفوعاً بموافقة ثلثي مجلس النواب.

المادة ٩٩
تعد المفوضية العليا لحقوق الإنسان. والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وهيئة النزاهة هيئات مستقلة. تخضع لرقابة مجلس النواب وتنظم أعمالها بقانون.

المقترح:
أن تنظر في مدى مطابقة القوانين الصادرة من الهيئة التشريعية الاتحادية أو الهيئات التشريعية الإقليمية مع مبادئ وحقوق الإنسان الواردة في هذا الدستور أو مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية الأخرى.

عضاف عبد الرحمن